

عربيات دوليات

اشتباكات خارج الكنيست

أعلنت الشرطة الإسرائيلية أن اشتباكات وقعت، أمس، بين متظاهرين ورجال الشرطة خارج مبنى الكنيست حيث عقدت جلسة استثنائية بشأن حركة الاحتجاج الاجتماعي غير المسبوقة. وقالت الناطقة باسم الشرطة، لوبا السمري، إن «اشتباكات وقعت بين بضع مئات من المحتجين ورجال الشرطة أمام البرلمان واعتقل شخصان». وبدأ مئات من المحتجين، أمس، بالتظاهر في شوارع القدس، حاملين أعلاماً سوداء وحمراء، وهم يهتفون «عدالة اجتماعية» و«نرزح تحت وطأة تكاليف المعيشة». وقالت زعيمة المعارضة تسيبي ليفني رئيسة حزب كاديما في افتتاح الجلسة إن «الشارع كشف المشاكل ويجب علينا العمل من أجل مستقبل أطفالنا».

(أ ف ب)

مفاوضات في القاهرة لتبادل الأسرى



وصل وقد رفيع المستوى من حركة حماس إلى مصر، أمس، وسط تكهنات جديدة بشأن دخول الحركة في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل لإطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط. وقال موقع المركز الفلسطيني للإعلام التابع لحركة حماس إن «وفداً رفيعاً برئاسة خالد مشعل (الصورة) وصل إلى القاهرة» في إشارة إلى رئيس المكتب السياسي للحركة. وفيما رفضت مصادر مقربة من حماس تأكيد ما ذكر عن وجود الوفد في القاهرة للمشاركة في محادثات تتعلق بالجندي الإسرائيلي، أكد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، في حديث لإذاعة 103 الإسرائيلية وجود «شذرات من الحقيقة» في التقارير. ولفت حديث ممثل حماس في لبنان، أسامة حمدان، إلى «ليونة» في الموقف الإسرائيلي.

(أ ف ب)

شهيد في غزة

أعلن مصدر طبي فلسطيني وفاة شاب فلسطيني متأثراً بجراح أصيب بها في إحدى الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت قطاع غزة ليل الاثنين - الثلاثاء وأوقعت أيضاً سبعة جرحى بينهم طفل. وقال المتحدث باسم اللجنة العليا للإسعاف والطوارئ، أدهم أبو سلمية، إن «الشاب موسى اشتيوي (29 عاماً) استشهد متأثراً بجراحه التي أصيب بها في غارة جوية إسرائيلية على شرق مدينة غزة».

(أ ف ب)

سكاني يزيد على 3,3% سنوياً حتى أواسط التسعينيات من القرن الماضي)، وبدء تراجع تلك المعدلات منذ ذلك التاريخ حتى 2010 قد أدى إلى تغيرات ديموغرافية مهمة أصبح بموجبها نسبة الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر 37,9% من السكان عام 2009، بعد أن كانت نسبتهم 44,8% من السكان عام 1998، وهو تراجع كبير نسبياً خلال ما يزيد على العقد من الزمن، وأصبحت نسبة السكان في القوة البشرية (15-65 عاماً) تمثل 58,3% من السكان ذلك العام عوضاً عن 52,3% من السكان عام 1998. توافقت تلك التحولات مع تحسن المستوى التعليمي، وخاصة لدى الفئات العمرية 15-25 عاماً (أعلنت العديد من المناطق خلوق هذه الشريحة العمرية من الأمية)، وبلغ وسطي الزيادات السكانية في التسعينيات من القرن الماضي 467 ألف نسمة سنوياً، بدأ يدخل معظمهم أواخر العقد الحالي في عداد القوة البشرية المرشحة لسوق العمل، ولكن معدل النمو الاقتصادي والتوسع في قوة العمل عجزا عن استيعاب هذه الأعداد، فتوجه قسم كبير منهم إلى القطاع غير المنظم، وقسم آخر أصبح عاطلاً من العمل (مسح سوق العمل يقدر البطالة بـ 8,5% عام 2010، والتقدير بحسابات أخرى تتجاوز 14%)، وحسب معطيات المكتب المركزي للإحصاء غادر أكثر من 900 ألف سوري من الذكور والإناث البلاد خلال السنوات الخمس الماضية ولم يعودوا، ويتقدير وسطي سنوي 200 ألف مهاجر سنوياً. بدأت تبرز منذ بداية القرن الجديد أزمة تنموية حادة: مجتمع يتطور باتجاه النضج الديموغرافي، مجتمع أكثر تعليماً ومعرفة، وبنى مؤسسية وإنتاجية راكدة ومتخلفة تدار بعقلية ضيقة (تحت شعار الحزب القائد)، أي بمعنى الإقصاء والاستبعاد أو الاستنزاف والتبعية، الأمر الذي فاقم من ظاهرة الفساد والظلم الذي أصبح غير محتمل من قبل الأجيال الجديدة المتفتحة على عالم الفضائيات والإنترنت، والتي امتلكت وعياً بحقوقها استثار ما يختزنه المجتمع من شعور بالقهر والاضطهاد.

يشعر السوريون عندما ينظرون حولهم بخيبة أمل كبيرة، وهم الذين كانوا يتمتعون بمستوى حضاري ومعيشي مزدهر مقارنة مع الدول المجاورة العربية وغير العربية، أصبح ترتيبهم في مستوى التنمية البشرية 111 من 169 دولة، بل أصبحوا في مرتبة متدنية مقارنة مع الدول العربية الأخرى، ويليهم في السلم فقط المغرب واليمن وموريتانيا والسودان. بل إن حصة الفرد من الناتج المحلي في الأردن تعادل تقريباً 1,5 مرة حصة الفرد في سوريا، وتعادل في لبنان أكثر من الضعف وفي تركيا أربعة أمثال الدخل في سوريا (تقرير التنمية البشرية 2010، برنامج الأمم المتحدة

*باحث اقتصادي سوري



سوري يتبضع في أحد محلات العاصمة السورية دمشق (باسم تيلوي - أ ف ب)

طرطوس الوضع التمويني جيد ومستقر ولو حظ انخفاض في أسعار الفروج والسكر بحدود 3 - 4 ليرات والبيض في انخفاض بحدود 10 ليرات، وبالنسبة إلى الخضار والفواكه، أسعارها أقل من السنوات السابقة باستثناء بعض الفواكه النادرة والقليلة بكمياتها. وفي محافظات أخرى جاء الارتفاع في أسعار موادها أكبر من الانخفاض.

دخل هتدن

حسب مسح أخير لدخل الأسرة في سوريا ونفقاتها أجراه الكتب المركزي للإحصاء (2009-2010) كان وسطي إنفاق الأسرة يقارب 31 ألف ليرة سورية شهرياً، منها ما يزيد على 14 ألفاً على الغذاء. وتبين من المسح أن ما يقارب 63% من الأسر تنفق ما دون هذا الوسطي، ولكن المغارقة هي أن هذا الوسطي للإنفاق لا يتناسب مع وسطي الأجر، حيث يتبين من مسوحات سوق العمل لعام 2009، أن ما يقارب 48% من قوة العمل تتقاضى أجوراً أدنى من 9000 ليرة شهرياً، وأن من يتقاضون أكثر من 9000 يمثلون البقية وهي 52%. ولكن لا يظهر بين هؤلاء نسبة لمن يتقاضون 30 ألفاً فأكثر شهرياً. ورغم عدم شمولية هذه البيانات، إلا أنها ذات دلالة كافية. فهي تشمل ما يقارب 61% من قوة العمل. تشير هذه المعطيات إلى أوضاع معيشية صعبة تعاني منها شرائح اجتماعية واسعة، ومنهم العاملون بأجر، والشباب الداخلون حديثاً إلى سوق العمل، ويقام من هذه الأوضاع التهميش المتزايد للمرأة واضطرارها إلى الانسحاب من سوق العمل رغم أنها أفضل تعليماً وتأهيلاً من أي وقت مضى.

والخلل في توازنها، وقد كان ذلك يجد متنفسه في الهجرة إلى المراكز الحضرية والمدن الكبرى خلال السبعينيات حتى التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن ضعف النمو وعدم قدرة تلك المدن على استيعاب المزيد من الوافدين إليها قد جعل من جهة مناطق السكن العشوائي على أطراف تلك المدن متخمة بفئات شابة طامحة إلى حياة أفضل وفرصة عمل كريم، وهم رصيد كامن جاهز للاستخدام في كافة الاتجاهات (استخدم بعضهم كشيخة في قمع التظاهرات)، وراكم من جهة أخرى في الريف مخزوناً بشرياً معطلاً ويائساً، سدّت في وجهه آفاق الهجرة إلى مناطق أخرى في البلاد، وأصبحت الهجرة الخارجية بالنسبة إليه أكثر صعوبة وتعقيداً. جملة هذه العوامل ولدت احتقاناً وشعوراً بالظلم في كافة المناطق المهمشة التي كان الريف الجزء الأهم منها.

لم تكن الأزمة في سوريا مفاجئة وبنيت الساعة، فهي كانت متصاعدة وأعطت العديد من الإشارات الواضحة منذ بداية الألفية الجديدة؛ زيادة معدلات البطالة والفقر، فالزيادات السكانية الكبيرة خلال العقود الماضية (معدل نمو

ومتوسطة، وهناك عدد محدود من الحيازات الكبيرة نسبياً، وبتزايد تفتت الحيازات مع الزمن بفعل الإرث، كذلك فإن نحو 28,5% من الأراضي القابلة للزراعة مروية، والباقي تزرع بعلاً. وما يزيد على 50% من الأراضي المروية تروى من مياه الآبار، وهي في معظمها غير مرخصة، والمرخص بحاجة إلى تجديد كل عام، وذلك للأخذ في الاعتبار منسوب المياه الجوفية، وبالتالي تجديد الترخيص أو إيقافه حسب الظروف، وهذا ما أتاح إمكان ابتزاز المزارعين وفرض اتاوات عليهم من قبل المتنفذين في المحافظات (جهات أمنية وحزبية وأعضاء مجلس محافظة، بمن فيهم المحافظ أحياناً)، ما أفقر هؤلاء المزارعين واستثار نقمته. مثلت هذه الممارسات والسياسات أسباباً مباشرة لتصاعد النقمة في الريف، ولكن الأزمة في الواقع أكثر عمقاً واستمرارية، فتقاطع إحداثيات خارطة الفقر وتدني المستوى التعليمي، والبطالة والافتقار إلى الخدمات والمرافق العامة بما فيها مياه الشرب والصرف الصحي، وغياب المشروعات التنموية والإنتاجية، يشمل معظم مناطق الريف السوري تقريباً، كان ذلك دليلاً واضحاً على فشل عملية التنمية

في الأسعار

وفق سعر الجملة وبيع للمستهلك بـ 55 ليرة سورية وهو متوافر بسبب التسهيلات من الوزارة والاستيراد من غير بلد المنشأ (الإمارات - الجزائر - لبنان) وزيادة عدد المستوردين. وفي أسواق دمشق حصل انخفاض في أسعار بعض أنواع الزيوت والخضار والفواكه، وأسعارها مستقرة. ومن المواد الأخرى المتوافرة الوقود والغاز والخبز. وتوقع التقرير أن تنخفض

